

لمن لم يعرف الادله النافله بالحمله والاستصحاب لا يجوز الاستدلال به الا اذا اعتقد  
 انتقال الناقلة فان قطع المتشكك بانتفاء الناقلة قطع بانقضاء الحكم كما يتضح ببقائه شرطي محض  
 الله عليه وسلم وانما غير متضمنه فان قلنا انتقال الناقلة فلو كان انتقالها لا ينافي انتقالها انتقالا  
 وان كان الناقلة محتملة جواز او تمنع لعدم انقضاءها محتمل لانه انتقالها انتقالا شرطي ودرها لما  
 في الصلوة لا يفيض الوضوء الا مع قبضه الكوزة ناقضا للوضوء لا يغير الوضوء وهكذا كل  
 من وقع النزاع في انتفاء وضوءه وجوب القبلة عليه فان الاصل بقطار نزاع النزاع  
 في بطلان الوضوء يخرج في الخاسر من غير السبيلين والواجب التوارضها وبمس النس المشهورة  
 وغيرها وبالك ما حسنه النار وغسل الميت وغير ذلك لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحار فيه  
 حتى يتبين له بطلان ما يوجب الانتقال والاقتران بشاكا وان يتبين له صحة الناقلة كما لو ارجح فلسفي  
 يخبره انه ما حوى النعير والشدة في الوضوء متصل به وانما يتبينه فان كانه محتمل منه وهو  
 خبر الاستدلال استصحاب الحكم كان يتبدل به فانما يتبينه في حال الشاهد وان لم يجر  
 ويلزم منه الشك في حال المشهور به فاذا تبين كون دليله في الدليل عند انتهاء الحكم بغير  
 فضعف البراهن الخاطئة ما تضعف عند انتهاء البراهن في الشاهد وقد يكون دليله  
 ولكن التعريف والتدبر وانما هناك فقد علمنا انه ليس له دليل لكن وجود الحكم في  
 في هذه الصور يمكن صدوقه يمكن ~~الاستصحاب~~ وما يدل على استصحاب الحكم  
 الاجماع في مجال النزاع محتمل ان يبطل حال الحكم على حكمه بقرائن فانها وما كان  
 وشخصه وتدل هذه العوارض على انتفاء الاستصحاب ما ثبت له قبل التبدل في قوله  
 تبدل وصفه وحاله في انتفاء الاستصحاب حتى يتبين له على ان التبرع جعل ذلك  
 الوصف الحار في انتقال الحكم من الفعل كما جعل الداه ناقلا حكمه بحيث الحار في تحليل  
 ناقلا الحكم تحريمها وحدوث الاحتلام ناقلا حكم البراهن الاصلية وجبته في الاستصحاب  
 بالاستصحاب يحتملها وانما محتمل النزاع فانه لا يوجب صحة استصحاب الحكم الا باجماع النزاع  
 في وجه المأمور الصلوة وضوءه العيب عند الاحتلام والاشارة بالادلة الوضوء في  
 ما كان ثابتا في ذلك من الاحكام والاشارة في قوله العزم على انه تدل على الحكم الاستصحابي بان  
 الحار في النزاع لا يوجب ما ثبت من الحكم فلا يمكن المعترض من دفعه الا ان يفيد دليله على  
 ذلك الوضوء الحار في جعله الشارع دليلا على نفي الحكم حينئذ يكون معارضا في الدليل

بمنزلة  
 انما هو الصلوة  
 عند الاحتلام

وان لم يجر  
 في وجه المأمور  
 والاشارة  
 في قوله العزم  
 على انه تدل  
 على الحكم  
 الاستصحابي

الاستصحاب

Copy